الآراء الـــواردة فـي الـصفـحـة تعبر عـن وجـهـات نـظـر كـتـابـهـا ، وقـد لاتـتـفـق بـالـضـرورة مـع وجـهـة نـظـر الـجـريـدة

الخطوط الجديدة للفقر

د.مهدي صالح دواي
اكاديمي

ويعد تبني الأمم المتحدة لظاهرة الفقر انتقالة نحو تناول هذه الظاهرة وفقا لدليل الفقر البشري للبلدان النامية ، الذي بات يقيس نسب الحرمان في ثلاثة أبعاد هي: – التعرض للموت في سن مبكرة نسبيا ، ويقاس بالاحتمالات عند الولادة بعدم البقاء على قيد الحياة لسن الأربعين – الاستبعاد من عالم القراءة والاتصالات ، ويقاس بمعدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين ، – نقص الإمداد الاقتصادي ، ويقاس بالنسبة المئوية للسكان الذين لا يستخدمون مصادر مياه محسنة ، والنسبة المئوية للذين لا يحصلون على خدمات صحية ، والنسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون نقص الوزن.

إن إشراك تلك الأبعاد النوعية إلى جانب الأبعاد المادية لتحديد ظاهرة الفقر جاء ليواكب التطورات الهائلة في المنظومة المعرفية للإنسان وما تبعها من نتائج مباشرة وغير مباشرة أسهمت في ظهور مفاهيم الرفاهية وتعدد الخيارات ، وسبل التعامل مع الوقت ، وأنماط التعليم الإبداعي ، والإدارة السليمة والتنمية البشرية المستدامة ، وعلم المستقبليات.. الخ ، فأصبح لزاما على الإنسان كوسيلة وغاية أن يتماشى دوره الجديد مع تلك الوقائع والمتغيرات . فما دامت هنالك تبدلات في المقاييس كافة ، فالأمر ينسحب أيضا على مقاييس ظاهرة الفقر ومفاهيمها باعتبارها تمثل الجانب السلبي المعطل لإبداعات الإنسان وآفاق تطوره.

فقبل عقود من الزمن كانت ألامية أبجدية واليوم تحولت إلى أمية معرفية ، وكانت الحاجات غير المادية لا تتجاوز السفر الموسمي وارتياد المسارح والسينما ومشاهدة الألعاب الرياضية . أما اليوم فهنالك قائمة من الحاجات غير المشبعة بعد أن أصبح لبراءة الاختراع عمرا لا يتجاوز الأيام في حين كان يعمر لعقود طويلة فيما مضى.

إذا الجميع يخضع لتسارع في إيقاع الحياة انتقل الإنسان بموجبه من اطر المحلية إلى العالمية ، ومن جدول نمطي للأعمال إلى جدول ينعدم فيه الزمان والمكان بفعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وعلى قدر التفاعل مع هذه المتغيرات بدأت تصنيفات الفقر تأخذ إبعادها الجديدة ، فلا نستغرب أن نجد دولا كانت نامية قد تجاوزت خطوط الفقر الجديدة بفعل مكاسبها المادية وغير المادية ، فلم نعد نتحسس الفقر في سنغافورة وكوريا الجنوبية في حين نستسيغ الفقر في روسيا وجنوب ايطاليا . وفي تقارير التنمية البشرية خلال السنوات الأولى من الألفية الثالثة نجد دولا اسكندينافية تهيمن بإنجازاتها على الدول المتقدمة صناعيا.

وأمامنا اليوم مشهد عراقي بحاجة إلى بذل المزيد من الجهود الاستثنائية لاحتواء ظاهرة الفقر بخطوطها القديمة والجديدة ، فحسب دراسة أصدرها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء (مسوح ٢٠٠٤) فان ثلث سكان العراق يعيشون في فقر ، بينما يعيش أكثر من (٥٪) فقرا مدقعا ، وبالرغم من غلبة التوقع في تلك النسب إلا أنها تشكل صورة قاتمة لا تنسجم مع حقائق المقومات المادية والبشرية التي يمتلكها العراق ، عليه فان الحاجة ماسة إلى رؤية استراتيجية فيها:-

(جهود إحصائية) تتولى رصد الظاهرة وفقا للمؤشرات المادية المعتمدة دوليا ، وتحديدا مؤشر متوسط دخل الفرد ، فبالرغم من وهمية هذا المؤشر إلا انه يشكل مدخلا تقليديا ضروريا لفهم العلاقة بين موارد العراق المادية والبشرية ، وبعد أن تم إقرار قانون التعداد العام للسكان فان الفرص الإحصائية ستصبح متوافرة لرصد الظاهرة جغرافيا واقتصاديا.

(جهود سياسية) وتحديدا ما يتعلق بفلسفة النظام الاقتصادي ، فالمعروف أن هنالك خطوات متخذة لتحويل الاقتصاد العراقي نحو اقتصاد السوق ، مثل رفع الدعم الحكومي عن بعض الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والتي سوف تؤثر بشكل مباشر على تفاقم مستويات الفقر والحرمان ، إذ ان تلك التحولات تتطلب بعدا زمنيا مناسبا وبيئات اقتصادية واجتماعية وثقافية متنوعة ومتطورة مازال العراق يفتقدها في ظل الظروف الراهنة.

من جانب أخر أثبتت مجريات الاحداث بعد الازمة المالية العالمية مدى الحاجة إلى رعاية الدولة لمؤسساتها الداخلية بعيدا عن حالات التمادي التي يمارسها المشروع الخاص على حساب الطبقات ذات الدخل المحدود .عليه يتطلب إعادة النظر بالآليات التي تحكم الاقتصاد العراقي واعتماد المشاركة الفاعلة بين القطاعين العام والخاص ولعل في اشراقات التجارب الآسيوية ما يعزز هذا الاتجاه في التطور.

(جهود دولية) وتتأتى ثمار هذه الجهود بعد إنجاز مهام الجهود الإحصائية والسياسية السالفة الذكر ، اذ تتضمن الرؤية إقامة شراكات متوازنة بين المؤسسات العراقية (الرسمية والمدنية) ومابين مؤسسات المجتمع الدولي ، فهذه الجهود سوف تتيح للعراق اعتماد المعايير الدولية المعاصرة في تقويم أدائه والاستفادة من التجارب الدولية في التعامل مع مشاكل العصر.

أن إطلاق تقرير التنمية البشرية أصبح مسالة ملحة جدا لاحتضان مجمل تلك الجهود وتفعيلها ، فمصادر التنوع المعدة للتقرير ستهيئ المستلزمات الضرورية لوضع الحلول والرؤى لمشاكل العراق التنموية ومنها ظاهرة الفقر بخطوطه ومظاهره المتنوعة ، كما أن إطلاق هذا التقرير سيمثل اختبارا حقيقيا لنوايا مكونات المجتمع العراقي للأخذ بأسباب التطور وتقليل آثار الصدمات التي تعرض لها أبناء هذا البلد في عصره الحديث.

على امتداد الزمن شغلت مشكلة الفقر المجتمعات الإنسانية بسبب تعدد أسباب هذه الظاهرة وتنوع قياسها وتجدد مضامينها والاختلاف الإيديولوجي في النظر إليها ، إلا انه في الإطار المفاهيمي العام يمكن النظر للفقر بأنه (ظاهرة اجتماعية ، اقتصادية ، سياسية ذات أبعاد نفسية وإنسانية تنمو في سياق تاريخي – مجتمعي- جغرافي ، ضمن زمن محلي وكوني في الوقت نفسه) ، واى وقت قريب كانت معظم المعالجات النظرية للظاهرة قائمة على أسس مادية تقليدية محدودة الأفق في معالجتها للأسباب والمعايير والحلول.

ما أفسدته السياسة، قد يصلحه الاقتصاد

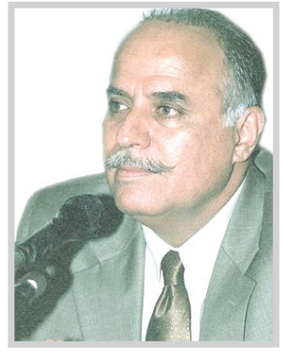

د. عبدالله المدني
البحرين

منذ تقسيم الهند البريطانية في عام ١٩٤٧ إلى كيانين متناقضين في كل شيء، وبروز قضية كشمير كبؤرة توتر في شبه القارة الهندية وكحائل دون تعاون قطبيها الكبيرين، والهند تلح وتردد أن المدخل الصحيح لمعالجة القضية الكشميرية هو تعزيز الثقة عن طريق الاقتصاد، بمعنى فتح الحدود للتبادل التجاري والانتقال الحر لمواطني شطري الإقليم المتنازع عليه، وذلك من منطلق فكرة بسيطة مفادها أنه حينما يجد احد الطرفين أن له مصالح لدى الطرف الآخر فانه سيتمسك بالسلام ويدافع عنه ويحرص على إدامته بكل الوسائل.

الفكرة لم يقتصر تداولها على الهنود

وبطبيعة الحال، فان هذه ليست فكرة اقتصرت الدعوة إليها على الهنود وحدهم، بل استخدمها التايوانيون منذ الخمسينيات كمدخل لحل مشكلة التحاقهم بالوطن الأم. وفي فترة لاحقة طرح الإسرائيليون هذا المبدأ كعنوان عريض لحل مشكلة الشرق الأوسط برمتها.

الباكستانيون عارضوا الفكرة جملة وتفصيلا

أما الجانب الباكستاني فقد دأب على معارضة الفكرة جملة وتفصيلا، مركزا جهوده على مبدأ أن الحل يجب أن يكون سياسيا بمعنى أن تكون له السيادة الكاملة على كل كشمير، و مفترضا أن هكذا نتيجة يمكن أن تسفر عنها أية عملية استفتاء شعبية حول الالتحاق بأي من القطرين بموجب قرارات الأمم المتحدة في عامي ١٩٤٧ و ١٩٤٨. وكان رأي الهنود دائما أنهم لم يرفضوا قرارات الأمم المتحدة بشأن كشمير (خاصة وأنهم هم من أخذها إلى المحفل الدولي وليس الباكستانيون) وإنما طالبوا فقط بأن ينفذ الباكستانيون أولا البند الرئيسي في القرارات وهو سحب قواتهم من الأرض الكشميرية وإعادة الأحوال إلى ما كانت عليه عشية ١٥ آب ١٩٤٧ (تاريخ التقسيم).

<u>اعتراف باكستاني متأخر بصواب رأي الهنود</u>

في مطلع تشرين الاول الفائت، أي بعد أكثر من ستة عقود من هذه الأحداث، يبدو أن إسلام آباد اقتنعت بفكرة أن الحل يمكن أن يتأتى من خلال تنشيط حركة التجارة وانتقال الأفراد والأموال والبضائع ما بين شطري كشمير، أي الفكرة التي نافح عنها الهنود طويلا دون أن يلقوا آذانا صاغية في إسلام آباد.

ففي هذا التاريخ، ووسط إطلاق الحمائم البيضاء وتوزيع الحلويات التقليدية وشراب الورد والزعفران، أعيد افتتاح طريق طوله ١٧٠ كيلومترا يربط ما بين عاصمة كشمير الهندية (سريناغار) و عاصمة كشمير الباكستانية (مظفر آباد) ويسمى تاريخيا باسم « طريق وادي جهيلوم، الأمر الذي عد بمثابة تدشين لحقبة جديدة نحو مستقبل أفضل في علاقات الجارتين اللدودتين، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار أنه حتى الاتصالات الهاتفية عبر الهواتف النقالة لم تكن ممكنة ما بين شطري الولاية.

حدث تأريخي مهم

وكان هذا الحدث المهم والتاريخي، الذي اشتمل على عبور ١٦ شاحنة هندية محملة بالتفاح وجوز الهند والعسل والملابس من كشمير الهندية إلى كشمير الباكستانية في الصباح و عبور ٢١ شاحنة باكستانية محملة بالأرز والزبيب في الاتجاه المعاكس بعد الظهر، قد سبقته ترتيبات قادها ١٩ من كبار رجال الأعمال الباكستانيين من كشمير بقيادة ذوالفقار عباسي الذين ذهبوا إلى سريناغار للإعداد لاستئناف عمليات التبادل التجاري، والتي بحسب احد المصادر يستبعد أن تشهد زخما قويا على الفور، وإنما يمكنها أن تتصاعد في الكم والنوع تدريجيا.

احتمال حدوث ما يعيد الأمور إلى المربع الأول

وعلى حين أن طريق وادي جهيلوم و تفرعاته التي تربط سريناغار بنيودلهي يشكل إغراء لكشمير الباكستانية بعهد جديد من الانفتاح وقدوم رؤوس الأموال الاجنبية وتوفر السلع والبضائع الهندية المتنوعة بأسعار معقولة، فانه من ناحية أخرى يمكن لهذا الطريق أن يتعرض لاعتداءات إرهابية بفعل التشنجات القومية و الغلو الديني المتفشي فتغلقه أو تعيق الحركة فيه مما سيعيد الأمور إلى المربع الأول، خاصة مع وجود تجربة سابقة في هذا المجال. ففي عام ٢٠٠٥ ، وعلى اثر تحسن العلاقات الهندية – الباكستانية، قرر الطرفان تسيير حافلات ما بين شطري كشمير، غير أن استجابة العائلات الكشميرية المقسمة لتبادل الزيارات كانت محدودة بسبب خوفهم من تعرضهم للأعمال الإرهابية.

فوائد كل جانب من فتح الحدود أمام التبادل التجاري

ويمكن القول أن الفوائد المتحققة للجانب الباكستاني من فتح الحدود أمام التجارة بين شطري كشمير يتأتى من صناعة التحف والمشغولات اليدوية والسجاد والأصواف والفواكه المجففة التي هي عماد الاقتصاد الكشميري (قيمة ما تصدره كشمير الباكستانية سنويا من الفواكه المجففة فقط يصل إلى ٦٠٠ مليون دولار).

أما الفوائد المتحققة للجانب الهندي فهي ، بحسب أحد كبار تجار الهند المستثمرين في كشمير الهندية، تتعلق بالوقت. حيث يمكن لشاحنة محملة بالخضراوات والفواكه أن تصل من نيودلهي إلى مظفر آباد في خلال أربع ساعات في حالات عدم وجود اختناقات مرورية، وتصل إلى إسلام آباد في ست ساعات أو ثمان ساعات كحد أقصى بينما يتطلب الأمر ٣٦ ساعة لتسيير شاحنة ما بين سريناغار ونيودلهي، وعدد اكبر من الساعات للوصول إلى مدن هندية أخرى.

الخليج والمنتجات الكشميرية

ويقول مبين شاه رئيس اتحاد غرفة تجارة وصناعة كشمير في تصريح صحفي: أن إعادة فتح الحدود ما بين شطري كشمير أمام التبادل التجاري لن ينعكس إيجابا على البلدين المعنيين فقط وإنما أيضا على منطقة الخليج، وذلك استنادا إلى مسح تجاري اظهر تصاعد الطلب في الأسواق الخليجية على منتجات كشميرية معينة.

ومما قاله مبين شاه أيضا: أن الانعكاسات الايجابية الأخرى تشمل خلق الآلاف من فرص العمل الجديدة على جانبي طريق وادي جهيلوم في صورة وظائف تحتضنها الفنادق والمقاهي والموتيلات والمطاعم والمؤسسات الخدمية الأخرى.

رأي رجل عاصر حقبة ما قبل التقسيم

إحدى الصحف الباكستانية أجرت مقابلة مع رجل سبعيني يدعى غلام رسول، باعتباره من الجيل الذي عاصر حقبة ما قبل التقسيم وعرف دروب الاتجار مع كشمير. في هذه المقابلة: اخبر الرجل القراء بأن تجارة كشمير مع الهند وباكستان كانت تتم حصريا من خلال طريق وادي جهيلوم، إذ لم تكن هناك طرق مباشرة تربط الولاية مع الهند الحالية أو حتى مع باكستان. ومما أضافه غلام رسول: أنه بتقسيم الهند البريطانية وانقسام كشمير إلى شطرين في عام ١٩٤٧ اندثرت كل روابط وقنوات الاتصال ما بين هذين الشطرين، بل لجأ الجيشان الهندي والباكستاني إلى زرع الحدود الفاصلة بالألغام إيغالا في فرض التقسيم.

مقارنة ما بين اقتصادي شطري كشمير

ومن المهم هنا الإشارة إلى أن كشمير الهندية بسكانها البالغ عددهم١٢ مليون نسمة وناتجها القومي الإجمالي الذي يتجاوز ٨,٥ بليون دولار والمغذى باقتصاديات الولايات الهندية القوية والمدعوم بالاستثمارات الاجنبية – خاصة في ظل حاجة الولاية إلى كل شيء ابتداء من الإبرة إلى الشاحنة – هي في وضع أفضل بكثير قياسا بوضع كشمير الباكستانية التي تركت مهملة لفترة طويلة في ظل اللااستقرار السياسي في الباكستان والخلافات القبلية والجهوية والحروب المتكررة مع الهند والإنفاق الكبير على التسلح، هذا على رغم أن عدد سكانها هو ربع عدد سكان كشمير الهندية ومساحتها هي نصف مساحة الأخيرة. وليس أدل على صحة ما نقول أنه في آخر ميزانية باكستانية عامة، لم تحظ كشمير إلا بخطط تنموية تقل قيمتها عن ٥٠٠ مليون دولار.

هواجس وشكوك

برغم كل هذه التطورات، لا تزال ضمائر وعقول صناع القرار في البلدين التوأمين تكتنفها الهواجس والشكوك. فهناك هواجس في نيودلهي وإسلام آباد معا مصدرها أن التوسع في التبادل التجاري ما بين الهنود و الكشميريين الباكستانيين قد يشجع الأخيرين على المطالبة بالانفصال في دولة طالما أن هذه الدولة قوية اقتصاديا وقابلة للعيش. إلى ذلك هناك هواجس في إسلام آباد من المضي قدما في هذه الخطوة خوفا من إغراق الهنود للأسواق الباكستانية بالسلع الهندية الرخيصة، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار العجز في الميزان التجاري الباكستاني والذي وصل هذا العام إلى ٢٠ بليون دولار – من ضمنه عجزا بقيمة بليون دولار مع الهند – مع توقعات بصعود الرقم إلى ٣ بلايين بعد فتح الحدود عبر كشمير، وما قد يغرى البلدين بفتح الحدود عبر ولايات أخرى مثل البنجاب والسند الباكستانيين وراجستان وكوجرات الهنديتين.

تحديد السلع المسموح لها بالعبور

وفي سياق الهواجس الباكستانية المنوه عنها في السطور السابقة مباشرة قال بعض المحللين بأنه من الممكن تداركها عبر تحديد السلع المتداولة أو العابرة بين شطري كشمير. وهذا ما تم فعلا، برغم كل المحاولات المستميتة من قبل الهنود لعدم وضع أي نوع من أنواع القيود على التبادل التجاري رغبة منهم في تحقيق مكاسب جمة من وراء تصدير منتجات الألبان والدواجن واللحوم والسكر النقي والشاي عالي النكهة والتوابل، إضافة إلى المكائن وقطع الغيار والساعات والمنتجات الكهربائية والهواتف. فالاتفاقية التي بموجبها تم افتتاح الحدود و البدء بتسيير شاحنات البضائع تنص على تبادل ٢١ سلعة فقط أهمها: الفواكه والتحف والمشغولات اليدوية والملح والزعفران والأدوية والأعشاب.

الموقف الأمريكي

وربما السؤال الذي يطرح نفسه في ختام المقال هو عن موقف واشنطون من هذا التطور بين دولة كانت ولا تزال تدور في فلكها ودولة كانت إلى ما قبل ١٧ عاما حليفة ستراتيجية مخلصة لغريمتها السوفياتية.

والجواب هو أن واشنطون ومن منطلق مصالحها الستراتيجية الخاصة في منطقة جنوب آسيا والمحيط الهندي شجعت البلدين على التحاور حول كشمير، وغالبا – وتحديدا منذ انتهاء الحرب الباردة – ما تبنت الموقف الهندي الداعي إلى حل هذه المشكلة السياسية المزمنة عن طريق بناء الثقة أولا من خلال الاقتصاد والتجارة. ومما تسرب مؤخرا هو عزم الأمريكيين على إقناع الهنود والباكستانيين معا على إقامة منطقة تجارة بينية حرة في كشمير، مع استعداد الولايات المتحدة الأمريكية للمساعدة في صورة استثمارات مجزية تغير وجه المنطقة الحدودية البائس ومستويات معيشة سكانها المتدني، وذلك بهدف أن تجمع نيودلهي وإسلام آباد في هذه المنطقة الجمركية منتجاتهما من السلع المرغوب فيها عند المستهلك الأمريكي.

وإذا ما صحت هذه الأخبار وتحققت بالتالي المنطقة الجمركية الحرة، فان الهنود سيكونون – بما لديهم من تفوق في الأموال والخبرات والطموحات والعلاقات – في مقدمة المستثمرين في المنطقة الجديدة ولاسيما في مجالات إقامة الصناعات التي تجد هوسا لدى المستهلك الأمريكي مثل التحف اليدوية الخشبية والمجوهرات والسجاد والأصواف.

اراء وافكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:

١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.

٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.

٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:

Opinions112@ yahoo.com